مرسوم اتحادي رقم (13) لسنة 2022
بالتصديق على بروتوكول بين الدولة وجمهورية النمسا لتعديل الاتفاقية بين الدولة وجمهورية النمسا فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُــودق على بروتوكول بين الدولة وجمهورية النمســا لتعديل الاتفاقية بين الدولة وجمهورية النمســا فيما يتعلق بالضــرائب على الدخل، الموقعة في أبو ظبي بتاريخ 22 ســبتمبر 2003، والذي تم التوقيع عليه في دبي بتاريخ 1 يوليو 2021، والمرفق نصوصه.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفـــــة بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتــاريخ: 28 / جمادى الآخر / 1443هـ
الموافق: 31 / يناير / 2022م

بروتوكول

بين

دولة الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية النمسا

لتعديل الاتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية النمسا فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، الموقعة في أبوظبي بتاريخ 22 سبتمبر 2003

ان دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية النمسا،

رغبة منهما في إبرام بروتوكول لتعديل الاتفاقية بين جمهورية النمسا ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، الموقعة في أبوظبي بتاريخ 22 سبتمبر 2003 (المشار اليها فيما يلي بـ"الاتفاقية")،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يحذف عنوان الاتفاقية ويستبدل بالتالي:

"اتفاقية

بين

دولة الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية النمسا

لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب الضريبي والتجنب"

المادة 2

تستبدل المقدمة الحالية للاتفاقية بالمقدمة التالية:

"ان دولة الإمارات العربية المتحدة و جمهورية النمسا ،

رغبة منهما في تطوير علاقتهما الاقتصادية وتعزيز تعاونهما في المسائل الضريبية،

اذ يعتزمان إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بدون خلق فرص لعدم الخضوع للنظام الضريبي أو ضريبة مخفضة عن طريق التهرب أو التجنب الضريبي (بما في ذلك عن طريق

ترتيبات التربح الضريبي من المعاهدات بهدف الحصول على الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية للمصلحة غير المباشرة للمقيمين في دولة ثالثة)،

فقد اتفقتا على ما يلي:"

المادة 3

تحذف الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية وتستبدل بما يلي:

"أ) في النمسا:

أي شخص يكون، بموجب قوانين النمسا، خاضع للضريبة فيها بسبب موطنه أو محل إقامته أو مكان إدارته أو أي معيار آخر له طبيعة مماثلة، ويشمل أيضا تلك الدولة وأية قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها؛ إلا أن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يخضع للضريبة في النمسا فيما يتعلق فقط بالدخل من المصادر في النمسا؛"

المادة 4

تحذف الفقرة 1 من المادة 10 من الاتفاقية وتستبدل بما يلي:

"(1)

أ) الأرباح الموزعة التي تدفعها شركة مقيمة بدولة متعاقدة الى مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

ب) إلا أن الأرباح الموزعة التي تدفعها شركة مقيمة بدولة متعاقدة يجوز أيضا ان تخضع للضريبة في تلك الدولة وفق قوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأرباح الموزعة مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى، فان الضريبة المفروضة لن تتجاوز 10 بالمائة.

ج) على الرغم من احكام الفقرة الفرعية (ب)، فان الأرباح الموزعة التي تدفعها شركة مقيمة بدولة متعاقدة ستخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد هو:

(1) تلك الدولة الأخرى نفسها، قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها أو كيان حكومي مؤهل، أو

(2) شركة (غير الشراكة) التي تمتلك مباشرة 10 بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة الدافعة للأرباح الموزعة."

المادة 5

تحذف الفقرة 1 من المادة 24 من الاتفاقية وتستبدل بما يلي:

"(1) في حالة النمسا، يتم إزالة الازدواج الضريبي كما يلي:

حيثما يحصل مقيم بالنمسا على دخل والذي وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية يجوز ان يخضع للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم النمسا بالسماح بخصم من ضريبة دخل ذلك المقيم مبلغ مساوي للضريبة المدفوعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلا أن هذا الخصم لن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة، كما هو محسوب قبل أن يُعطى الخصم، والذي ينسب إلى الدخل الذي يجوز فرض ضريبة عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة."

المادة 6

تحذف المادة 27 من الاتفاقية وتستبدل بما يلي:

"**المادة 27**

تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة للدول المتعاقدة المعلومات المعنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلّقة بالضرائب بغض النظر عن نوعها وتسميتها المفروضة نيابة عن الدول المتعاقدة، أو أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحليّة، طالما أنّ النظام الضريبي لا يتعارض مع هذه الاتفاقية. ان تبادل المعلومات غير مقيد بالمادتين 1 و2.

2. أيّ معلومات استلمت بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة ستعامل بسرية بنفس الطّريقة التي حصلت المعلومات عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، وستكشف فقط إلى الأشخاص أو السلطات (يتضمن ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المهتمّة بالتقييم أو التحصيل، التنفيذ أو المحاكمة، الملاحقة المتعلقة بالاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو الإشراف على ما سبق. وسيستعمل مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لهذه الأغراض ويمكنهم كشف المعلومات في إجراءات المحكمة العامّة أو في القرارات القضائية. بالرغم مما سبق فان المعلومات المستلمة من دولة متعاقدة يجوز ان تستخدم لأغراض أخرى عندما يجوز استخدام مثل هذه المعلومات لمثل هذه الاغراض الأخرى بموجب قانون كلتا الدولتين وتصرح السلطة المختصة للدولة الموفرة للمعلومات بمثل هذا الاستخدام.

3. في أي حالة لن تكون بنود الفقرات 1 و2 مفسّرة بما قد يفرض على دولة متعاقدة الالتزام:
   (أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة أو للدولة المتعاقدة الأخرى؛
   (ب) بتقديم المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراء الطبيعي لإدارة تلك الدولة المتعاقدة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛
   (ج) بإعطاء المعلومات التي قد تكشف أيّ أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية، أو معلومات التي يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامّة.

4. إذا طُلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة بالتوافق مع هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، بالرغم من أنّ تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج مثل هذه المعلومات لأغراض ضريبتها الخاصة. إنّ الالتزام المحتوى في الجملة السابقة خاضع لتقييدات الفقرة 3، لكن لا يجوز في أي حالة أن تفسر مثل هذه التقييدات للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأنه ليس لها اهتمام محلي في مثل هذه المعلومات.

5. في أي حالة لن تكون بنود الفقرة 3 مفسّرة للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف، مؤسسة مالية أخرى مرشّح أو شخص يتصرّف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية أو لأنها تتعلّق باهتمامات ملكية لشخص."

المادة 7

تضاف المادة الجديدة التالية (28 أ) الى الاتفاقية مباشرة بعد المادة (28):

"المادة 28 أ

استحقاق المنافع

بصرف النظر عن الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا يجوز منح منفعة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأحد بنود الدخل إذا كان من المعقول استنتاج، مع مراعاة جميع الوقائع والظروف ذات الصلة، أن الحصول على تلك المنفعة كان أحد الأغراض الرئيسية لأي ترتيب أو معاملة تسفر عن تلك المنفعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما لم يثبت أن منح تلك المنفعة في هذه الظروف سيكون وفقاً للهدف والغرض من الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية."

المادة 8

يعدل البروتوكول الموقع في أبوظبي بتاريخ 22 سبتمبر 2003، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاقية كما يلي:

1. تحذف الفقرة بعنوان "تفسير الاتفاقية" وتستبدل بالفقرة التالية:

"تفسير الاتفاقية

انه من المتفاهم عليه ان احكام الاتفاقية التي تم صياغتها وفق احكام الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالدخل ورأس المال، سيكون من المتوقع ان تكون بشكل عام لها نفس المعاني كما هي مذكورة في تفسيرات التابعة للاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولن يطبق التفاهم الوارد في الجملة السابقة فيما يتعلق بأي تفسير مخالف توافق عليه السلطات المختصة بعد بدء نفاذ الاتفاقية. إن تفسيرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – كما يمكن مراجعتها من وقت لآخر – تشكل وسيلة للتفسير. وفي حالة وجود أي تباين في التفسير كما هو مُعرب عنه في تفسيرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتعين التماس تفسير مشترك بالاتفاق المتبادل وفقا للمادة 26. "

2. تحذف الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة بعنوان "بالنسبة للمادة 4" وتستبدل بما يلي:

"ج) الكيانات الحكومية المؤهلة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة بعنوان "بالنسبة للمادة 10" من البروتوكول في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة."

3. تضاف الفقرة الجديدة التالية مباشرة بعد الفقرة بعنوان "بالنسبة للمواد 7 و 10 و 24":

"بالنسبة للمادة 10

فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 10 فان المصطلح "كيان حكومي مؤهل" يعني أي كيان أو مؤسسة تكون مملوكة بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الحكومة الاتحادية أو المحلية، قسم سياسي فرعي، أو سلطة محلية تابعة لها وتشمل الكيانات التالية:

أ) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:

(1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛

(2) جهاز الإمارات للاستثمار؛

(3) جهاز أبوظبي للاستثمار؛

(4) مجلس أبوظبي للاستثمار؛

(5) مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية؛

(6) شركة مبادلة للاستثمار؛

(7) شركة أبوظبي التنموية القابضة؛

(8) شركة الاستثمارات البترولية الدولية؛

(9) صندوق معاشات ومكافئات التقاعد لإمارة أبوظبي؛

(10) الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛

(11) أي كيان يكون رأس ماله مملوك بشكل كامل بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، من قبل الحكومة الاتحادية أو المحلية، قسم سياسي فرعي، او سلطة محلية تابعة لها، كما سيتم تبادله من وقت لأخر بين الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاخطارات من قبل السلطات المختصة.

ب) في حالة جمهورية النمسا:

(1) مصرف النمسا الوطني؛

(2) أي كيان يكون رأس ماله مملوك بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل جمهورية النمسا كما سيتم تبادله من وقت لأخر بين الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاخطارات من قبل السلطات المختصة. "

4. تحذف الفقرة بعنوان "بالنسبة للمواد 8 و13".

5. تحذف الفقرة بعنوان "بالنسبة للمواد 10 و11 و13" وتستبدل بالفقرة التالية:

"بالنسبة للمادتين 11 و 13

لأغراض تفسير المادتين 11 و13 فانه من المتفاهم عليه ان الفائدة والأرباح الرأسمالية من التصرف في حصص شركة أو ضمانات أو سندات، أو سندات دين يكتسبها مقيم بدولة متعاقدة متضمنة

الحكومة، المؤسسات المالية أو الشركات الاستثمارية لتلك الدولة، تخضع للضريبة فقط في دولة الإقامة."

6. تضاف الفقرة الجديدة التالية مباشرة بعد الفقرة بعنوان "بالنسبة للمادة 23":

"بالنسبة للمادة 27

(1) تقوم السلطة المختصة للدولة المقدمة للطلب بتوفير المعلومات التالية الى السلطة المختصة للدولة التي تطلب منها المعلومات عند التقدم بطلب معلومات بموجب الاتفاقية لبيان الصلة المتوقعة للمعلومات بالطلب:

أ) هوية الشخص الخاضع للفحص أو التحقيق؛

ب) بيان بالمعلومات المطلوبة، بما في ذلك طبيعتها والشكل الذي ترغب فيه الدولة الطالبة في تلقي المعلومات من الدولة المقدم إليها الطلب؛

ج) الغرض الضريبي الذي تطلب المعلومات من اجله؛

د) أسباب للاعتقاد بأن المعلومات المطلوبة هي في الدولة المطلوب منها أو في حوزة أو تحت سيطرة شخص يقع ضمن ولاية الدولة المطلوب منها ذلك؛

هـ) إلى الحد المعروف، اسم وعنوان أي شخص يعتقد أنه في حوزته المعلومات المطلوبة؛

و) بيان بأن الدولة مقدمة الطلب قد اتبعت جميع الوسائل المتاحة في إقليمها للحصول على المعلومات، باستثناء تلك التي قد تثير صعوبات غير متناسبة.

(2) من المتفاهم عليه ان تبادل المعلومات الوارد في المادة 27 لا يشمل تدابير تشكل "حملات تصيد".

(3) بالإشارة إلى الجملة الأخيرة من الفقرة 2 من المادة 27 وتمشيا مع الفقرة 1 من البروتوكول المتعلق بـ "تفسير الاتفاقية"، اتفق على اتباع التوجهات الواردة في الفقرة 12-3 من التفسير على المادة 26 من الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - كما يمكن مراجعتها من وقت لآخر. وعلى الدولة الطالبة، في سعيها للحصول على إذن من السلطة المختصة في الدولة الموردة، ان تحدد الأغراض الأخرى غير الضريبية التي ترغب في استخدام المعلومات من أجلها، وتحدد الأجهزة القانونية أو السلطات القضائية التي ستتقاسم معها المعلومات.

المادة 9

1) يتم المصادقة على هذا البروتوكول ويتبادل ادوات التصديق في أقرب وقت ممكن.

2) يبدأ نفاذ البروتوكول في اليوم الأول من الشهر الثالث التالي الذي يجري فيه تبادل ادوات التصديق وتسري أحكامه:

أ) فيما يتعلق بالضرائب المقتطعة من المصدر، والمبالغ المدفوعة بعد 31 ديسمبر من السنة التقويمية التي يجري فيها تبادل ادوات التصديق؛

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، أي سنة مالية تبدأ بعد31 ديسمبر من السنة التقويمية التي يجري فيها تبادل ادوات التصديق.

3) يشكل هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية ويُنهى وقت إنهاء الاتفاقية.

وإشهاداً لما تقدم قام الموقعان أدناه والمخولان من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين في دبي بتاريخ 01 يوليو 2021 باللغات العربية، الألمانية والانجليزية وللنسختين ذات الحجية. في حالة الاختلاف بين النصوص يسود النص الإنجليزي.

عن دولة الإمارات العربية المتحدة **عن جمهورية النمسا**

PROTOCOL

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE REPUBLIC OF AUSTRIA

AMENDING THE CONVENTION BETWEEN THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE REPUBLIC OF AUSTRIA WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME, SIGNED IN ABU DHABI ON 22 SEPTEMBER 2003

The United Arab Emirates and the Republic of Austria,

Desiring to conclude a Protocol amending the Convention between the United Arab Emirates and the Republic of Austria with respect to taxes on income, signed in Abu Dhabi on 22 September 2003 (hereinafter referred to as "the Convention"),

Have agreed as follows:

Article 1

The title to the Convention shall be deleted and replaced by the following:

"CONVENTION
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF AUSTRIA
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE"

Article 2

The existing preamble of the Convention shall be replaced by the following preamble:

"The United Arab Emirates and the Republic of Austria,

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters,

Intending to eliminate double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Convention for the indirect benefit of residents of third States),

Have agreed as follows:"

Article 3

Sub-paragraph a) of paragraph 1 of Article 4 of the Convention shall be deleted and replaced by the following:

"a) in Austria:

any person who, under the laws of Austria, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof; this term, however, does not include any person who is liable to tax in Austria in respect only of income from sources in Austria;"

Article 4

Paragraph 1 of Article 10 of the Convention shall be deleted and replaced by the following:

"(1)

a) Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

b) However, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State may also be taxed in that State according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the dividends.

c) Notwithstanding the provisions of sub-paragraph b), dividends paid by a company

which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner is:

(i) that other State itself, a political subdivision or local authority thereof or a Qualified Government Entity, or
(ii) a company (other than a partnership) which holds directly at least 10 per cent of the capital of the company paying the dividends."

Article 5

Paragraph 1 of Article 24 of the Convention shall be deleted and replaced by the following:

"(1) In the case of Austria, double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of Austria derives income which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in the United Arab Emirates, Austria shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the tax paid in the United Arab Emirates.

Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in the United Arab Emirates."

Article 6

Article 27 of the Convention shall be deleted and replaced by the following:

"Article 27

EXCHANGE OF INFORMATION

(1) The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Convention or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Convention. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.

(2) Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They

may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both States and the competent authority of the supplying State authorises such use.

(3) In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

(4) If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

(5) In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person."

Article 7

The following new Article 28A shall be inserted into the Convention immediately after Article 28:

"Article 28A

ENTITLEMENT TO BENEFITS

Notwithstanding the other provisions of this Convention, a benefit under this Convention shall not be granted in respect of an item of income if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principle purposes

of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Convention."

Article 8

The Protocol signed in Abu Dhabi on the 22nd day of September 2003, which forms an integral part of the Convention, shall be amended as follows:

1. The paragraph headed "Interpretation of the Convention" shall be deleted and replaced by the following paragraph:

"**Interpretation of the Convention**
It is understood that provisions of the Convention which are drafted according to the corresponding provisions of the OECD Model Convention on income and on capital shall generally be expected to have the same meaning as expressed in the OECD Commentaries thereon. The understanding in the preceding sentence will not apply with respect to any contrary interpretation agreed to by the competent authorities after the entry into force of the Convention. The OECD Commentaries – as they may be revised from time to time – constitute a means of interpretation. In case of any divergence in the interpretation as expressed in the OECD Commentaries, a common interpretation would have to be sought by mutual agreement according to Article 26."

2. Sub-paragraph c) of the paragraph headed "Ad Article 4" shall be deleted and replaced by the following:

"c) the qualified government entities mentioned in sub-paragraph a) of the paragraph headed "Ad Article 10" of the Protocol in the case of the United Arab Emirates."

3. The following new paragraph shall be added immediately after the paragraph headed "Ad Articles 7, 10 and 24":

"**Ad Article 10**
With respect to sub-paragraph c) of paragraph 1 of Article 10 the term "qualified government entity" shall mean any entity or institution which is wholly owned directly or indirectly, by the federal or local government, a political subdivision, or a local authority thereof and shall include the following entities:

a) in the case of the United Arab Emirates:

(i) Central Bank of the United Arab Emirates,
(ii) Emirates Investment Authority,
(iii) Abu Dhabi Investment Authority,

(iv) Abu Dhabi Investment Council,
(v) Investment Corporation of Dubai,
(vi) Mubadala Investment Company,
(vii) Abu Dhabi Developmental Holding Company (ADQ),
(viii) International Petroleum Investment Company (IPIC),
(ix) the Abu Dhabi Retirement Pensions and Benefits Fund,
(x) the General Pension and Social Security Authority;
(xi) any entity the capital of which is wholly owned directly or indirectly, by the United Arab Emirates, by the federal or local government, a political subdivision, or a local authority thereof, as shall be exchanged from time to time between the Contracting States through notifications by the competent authorities.

b) in the case of the Republic of Austria:

(i) Oesterreichische Nationalbank (OeNB);
(ii) any entity the capital of which is wholly owned directly or indirectly, by the Republic of Austria, as shall be exchanged from time to time between the Contracting States through notifications by the competent authorities."

4. The paragraph headed "Ad Articles 8 and 13" shall be deleted.

5. The paragraph headed "Ad Articles 10, 11 and 13" shall be deleted and replaced by the following paragraph:

"**Ad Articles 11 and 13**
For the purposes of the interpretation of Articles 11 and 13 it is understood that interest and capital gains from the alienation of shares in a company, or of securities, bonds or debentures derived by a resident of a Contracting State, including the government, financial institutions or investment companies of that State, shall be taxable only in that State of residence."

6. The following new paragraph shall be added immediately after the paragraph headed "Ad Article 23":

"**Ad Article 27**
(i) The competent authority of the applicant State shall provide the following information to the competent authority of the requested State when making a request for information under the Convention to demonstrate the foreseeable relevance of the information to the request:

a) the identity of the person under examination or investigation;

b) a statement of the information sought including its nature and the form in which the applicant State wishes to receive the information from the requested State;

c) the tax purpose for which the information is sought;

d) grounds for believing that the information requested is held in the requested State or is in the possession or control of a person within the jurisdiction of the requested State;

e) to the extent known, the name and address of any person believed to be in possession of the requested information;

f) a statement that the applicant State has pursued all means available in its own territory to obtain the information, except those that would give rise to disproportionate difficulties.

(ii) It is understood that the exchange of information provided in Article 27 does not include measures which constitute "fishing expeditions".

(iii) With reference to the final sentence of paragraph 2 of Article 27 and in line with paragraph 1 of the Protocol on the "Interpretation of the Convention", it is agreed that the guidance in paragraph 12.3 of the Commentary on Article 26 of the OECD Model Convention – as it may be revised from time to time – shall be followed. In seeking the authorization of the competent authority of the supplying State, the requesting State shall specify the other non-tax purposes for which it wishes to use the information and shall identify the legal agencies or judicial authorities with whom it will share the information."

Article 9

(1) This Protocol shall be ratified and the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

(2) The Protocol shall enter into force on the first day of the third month next following that in which the exchange of instruments of ratification takes place and its provisions shall have effect:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid after December 31 of the calendar year in which the exchange of instruments of ratification takes place;

b) in respect of other taxes, for any fiscal year beginning after December 31 of the calendar year in which the exchange of instruments of ratification takes place.

(3) This Protocol shall form an integral part of the Convention and be terminated at the time of termination of the Convention.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

DONE in duplicate at Dubai on 01 July 2021 in the Arabic, German and English languages, each text being equally authentic. In the case of divergence between the texts the English text shall prevail.

For the United Arab Emirates:

For the Republic of Austria:

Republik Österreich
Bundesministerium
für europäische und
internationale Angelegenheiten

PROTOKOLL

ZWISCHEN

DEN VEREINIGTEN ARABISCHEN EMIRATEN

UND

DER REPUBLIK ÖSTERREICH

ZUR ABÄNDERUNG DES AM 22. SEPTEMBER 2003 IN ABU DHABI UNTERZEICHNETEN ABKOMMENS ZWISCHEN DER REPUBLIK ÖSTERREICH UND DEN VEREINIGTEN ARABISCHEN EMIRATEN AUF DEM GEBIETE DER STEUERN VOM EINKOMMEN

Die Vereinigten Arabischen Emirate und die Republik Österreich,

von dem Wunsch geleitet, ein Protokoll zur Abänderung des am 22. September 2003 in Abu Dhabi unterzeichneten Abkommens zwischen der Republik Österreich und den Vereinigten Arabischen Emiraten auf dem Gebiete der Steuern vom Einkommen abzuschließen (im Folgenden als „das Abkommen" bezeichnet),

Haben Folgendes vereinbart:

Artikel 1

Der Titel des Abkommens wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„ABKOMMEN
ZWISCHEN
DEN VEREINIGTEN ARABISCHEN EMIRATEN
UND
DER REPUBLIK ÖSTERREICH
ZUR BESEITIGUNG DER DOPPELBESTEUERUNG AUF DEM GEBIETE DER STEUERN VOM EINKOMMEN UND ZUR VERHINDERUNG DER STEUERVERKÜRZUNG UND -UMGEHUNG"

Artikel 2

Die bestehende Präambel des Abkommens wird durch die folgende Präambel ersetzt:

„Die Republik Österreich und die Vereinigten Arabischen Emirate,

von dem Wunsch geleitet, ihre wirtschaftlichen Beziehungen weiterzuentwickeln und ihre Zusammenarbeit in Steuersachen zu vertiefen,

in der Absicht, die Doppelbesteuerung auf dem Gebiete der Steuern vom Einkommen zu beseitigen, ohne Möglichkeiten zur Nicht- oder Niedrigbesteuerung durch Steuerverkürzung oder -umgehung (unter anderem durch missbräuchliche Gestaltungen mit dem Ziel des Erhalts von in diesem Abkommen vorgesehenen Erleichterungen zum mittelbaren Nutzen von in Drittstaaten ansässigen Personen) zu schaffen,

Haben Folgendes vereinbart:"

Artikel 3

Artikel 4 Absatz 1 lit. a des Abkommens wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„a) in Österreich:

eine Person, die nach österreichischem Recht dort auf Grund ihres Wohnsitzes, ihres ständigen Aufenthalts, des Ortes ihrer Geschäftsleitung oder eines anderen ähnlichen Merkmals steuerpflichtig ist, und umfasst auch diesen Staat und seine Gebietskörperschaften; der Ausdruck umfasst jedoch nicht eine Person, die in Österreich nur mit Einkünften aus Quellen in Österreich steuerpflichtig ist;"

Artikel 4

Artikel 10 Absatz 1 des Abkommens wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„(1)

a) Dividenden, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft an eine im anderen Vertragsstaat ansässige Person zahlt, dürfen im anderen Vertragsstaat besteuert werden.

b) Dividenden, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft zahlt, dürfen jedoch auch in diesem Staat nach dem Recht dieses Staates besteuert werden; die Steuer darf aber, wenn der Nutzungsberechtigte der Dividenden eine in dem anderen Vertragsstaat ansässige Person ist, 10 vom Hundert des Bruttobetrags der Dividenden nicht übersteigen.

c) Ungeachtet des Buchstabens b dürfen Dividenden, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Gesellschaft zahlt, nur im anderen Vertragsstaat besteuert werden, wenn der Nutzungsberechtigte

(i) der andere Staat selbst oder eine seiner Gebietskörperschaften oder eine qualifizierte staatliche Einrichtung ist, oder

(ii) eine Gesellschaft (jedoch keine Personengesellschaft) ist, die unmittelbar über mindestens 10 vom Hundert des Kapitals der die Dividenden zahlenden Gesellschaft verfügt."

Artikel 5

Artikel 24 Absatz 2 des Abkommens wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„(2) In Österreich wird die Doppelbesteuerung wie folgt vermieden:

Bezieht eine in Österreich ansässige Person Einkünfte, die nach diesem Abkommen in den Vereinigten Arabischen Emiraten besteuert werden dürfen, so rechnet Österreich auf die vom Einkommen dieser Person zu erhebende Steuer den Betrag an, der der in den Vereinigten Arabischen Emiraten gezahlten Steuer entspricht.

Der anzurechnende Betrag darf jedoch den Teil der vor der Anrechnung ermittelten Steuer nicht übersteigen, der auf die Einkünfte entfällt, die in den Vereinigten Arabischen Emiraten besteuert werden dürfen."

Artikel 6

Artikel 27 des Abkommens wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„Artikel 27

INFORMATIONSAUSTAUSCH

(1) Die zuständigen Behörden der Vertragsstaaten tauschen die Informationen aus, die zur Durchführung dieses Abkommens oder zur Anwendung oder Durchsetzung des innerstaatlichen Rechts betreffend Steuern jeder Art und Bezeichnung, die für Rechnung der Vertragsstaaten oder ihrer Gebietskörperschaften erhoben werden, voraussichtlich erheblich sind, soweit die diesem Recht entsprechende Besteuerung nicht dem Abkommen widerspricht. Der Informationsaustausch ist durch Artikel 1 und 2 nicht eingeschränkt.

(2) Alle Informationen, die ein Vertragsstaat nach Absatz 1 erhalten hat, sind ebenso geheim

zu halten wie die auf Grund des innerstaatlichen Rechts dieses Staates beschafften Informationen und dürfen nur den Personen oder Behörden (einschließlich der Gerichte und Verwaltungsbehörden) zugänglich gemacht werden, die mit der Veranlagung oder Erhebung, der Vollstreckung oder Strafverfolgung, oder mit der Entscheidung von Rechtsmitteln hinsichtlich der in Absatz 1 genannten Steuern oder mit der Aufsicht darüber befasst sind. Diese Personen oder Behörden dürfen die Informationen nur für diese Zwecke verwenden. Sie dürfen die Informationen in einem öffentlichen Gerichtsverfahren oder in einer Gerichtsentscheidung offen legen. Ungeachtet der vorstehenden Bestimmungen kann ein Vertragsstaat die erhaltenen Informationen für andere Zwecke verwenden, wenn solche Informationen nach dem Recht beider Staaten für solche andere Zwecke verwendet werden dürfen und die zuständige Behörde desjenigen Staates, der die Informationen erteilt hat, dieser anderen Verwendung zustimmt.

(3) Die Absätze 1 und 2 sind nicht so auszulegen, als verpflichteten sie einen Vertragsstaat,

a) Verwaltungsmaßnahmen durchzuführen, die von den Gesetzen und der Verwaltungspraxis dieses oder des anderen Vertragsstaats abweichen;

b) Informationen zu erteilen, die nach den Gesetzen oder im üblichen Verwaltungsverfahren dieses oder des anderen Vertragsstaats nicht beschafft werden können;

c) Informationen zu erteilen, die ein Handels-, Industrie-, Gewerbe- oder Berufsgeheimnis oder ein Geschäftsverfahren preisgeben würden oder deren Erteilung dem Ordre public widerspräche.

(4) Ersucht ein Vertragsstaat gemäß diesem Artikel um Informationen, so nutzt der andere Vertragsstaat die ihm zur Verfügung stehenden Möglichkeiten zur Beschaffung der erbetenen Informationen, selbst wenn dieser andere Staat diese Informationen für seine eigenen steuerlichen Zwecke nicht benötigt. Die im vorhergehenden Satz enthaltene Verpflichtung unterliegt den Beschränkungen nach Absatz 3, wobei diese jedoch nicht so auszulegen sind, dass ein Vertragsstaat die Erteilung von Informationen nur deshalb ablehnen kann, weil er kein innerstaatliches Interesse an solchen Informationen hat.

(5) Absatz 3 ist in keinem Fall so auszulegen, als könne ein Vertragsstaat die Erteilung von Informationen nur deshalb ablehnen, weil sich die Informationen bei einer Bank, einem sonstigen Kreditinstitut, einem Bevollmächtigten, Vertreter oder Treuhänder befinden oder weil sie sich auf Eigentumsanteile an einer Person beziehen."

Artikel 7

Der folgende neue Artikel 28A wird dem Abkommen unmittelbar nach Artikel 28 hinzugefügt:

„Artikel 28A

ANSPRUCH AUF VERGÜNSTIGUNGEN

Ungeachtet der sonstigen Bestimmungen dieses Abkommens wird eine Vergünstigung nach dem Abkommen nicht für bestimmte Einkünfte gewährt, wenn unter Berücksichtigung aller maßgeblichen Tatsachen und Umstände die Feststellung gerechtfertigt ist, dass der Erhalt dieser Vergünstigung einer der Hauptzwecke einer Gestaltung oder Transaktion war, die unmittelbar oder mittelbar zu dieser Vergünstigung geführt hat, es sei denn, es wird nachgewiesen, dass die Gewährung dieser Vergünstigung unter diesen Umständen mit dem Ziel und Zweck der einschlägigen Bestimmungen dieses Abkommens im Einklang steht."

Artikel 8

Das am 22. September 2003 in Abu Dhabi unterzeichnete Protokoll, das einen integrierenden Bestandteil des Abkommens bildet, wird wie folgt abgeändert:

1. Der Absatz mit der Überschrift „Auslegung des Abkommens" wird aufgehoben und durch den folgenden Absatz ersetzt:

„Auslegung des Abkommens
Es gilt als vereinbart, dass den Bestimmungen des Abkommens, die nach den entsprechenden Bestimmungen des OECD-Musterabkommens auf dem Gebiete der Steuern vom Einkommen und vom Vermögen abgefasst sind, allgemein dieselbe Bedeutung zukommt, die im OECD-Kommentar dazu dargelegt wird. Die Vereinbarung im vorstehenden Satz gilt nicht hinsichtlich aller gegenteiligen Auslegungen, auf die sich die zuständigen Behörden nach dem In-Kraft-Treten des Abkommens geeinigt haben. Der OECD-Kommentar, der von Zeit zu Zeit überarbeitet werden kann, stellt eine Auslegungshilfe dar. Im Fall einer unterschiedlichen Auslegung im OECD-Kommentar wäre eine einheitliche Auslegung im gegenseitigen Einvernehmen gemäß Artikel 26 zu suchen."

2. Lit. c des Absatzes mit der Überschrift „Zu Artikel 4" wird aufgehoben und wie folgt ersetzt:

„c) die im Buchstaben a des Absatzes des Protokolls mit der Überschrift „Zu Artikel 10" genannten qualifizierten staatlichen Einrichtungen in den Vereinigten Arabischen Emiraten."

3. Der folgende neue Absatz wird unmittelbar nach dem Absatz mit der Überschrift „Zu den Artikeln 7, 10 und 24" hinzugefügt:

„Zu Artikel 10
In Bezug auf Artikel 10 Absatz 1 Buchstabe c bedeutet der Ausdruck "qualifizierte staatliche Einrichtung" jede Einrichtung oder Institution, die unmittelbar oder mittelbar im Alleineigentum der nationalen oder lokalen Verwaltung oder ihren Gebietskörperschaften

steht und umfasst die folgenden Einrichtungen:

a) In den Vereinigten Arabischen Emiraten:

(i) die Zentralbank der Vereinigten Arabischen Emirate,
(ii) die Emirates Investment Authority,
(iii) die Abu Dhabi Investment Authority,
(iv) den Abu Dhabi Investment Council,
(v) die Investment Corporation of Dubai,
(vi) die Mubadala Investment Company,
(vii) die Abu Dhabi Developmental Holding Company (ADQ),
(viii) die International Petroleum Investment Company (IPIC),
(ix) den Abu Dhabi Retirement Pensions and Benefits Fund,
(x) die General Pension and Social Security Authority;
(xi) jede Einrichtung, deren Kapital unmittelbar oder mittelbar im Alleineigentum der Vereinigten Arabischen Emirate, der nationalen oder lokalen Verwaltung oder ihrer Gebietskörperschaften steht, nach Maßgabe der jeweiligen Verständigungen zwischen den zuständigen Behörden der Vertragsstaaten.

b) in Österreich:

(i) die Oesterreichische Nationalbank (OeNB);
(ii) jede Einrichtung, deren Kapital unmittelbar oder mittelbar im Alleineigentum der Republik Österreich steht, nach Maßgabe der jeweiligen Verständigungen zwischen den zuständigen Behörden der Vertragsstaaten."

4. Der Absatz mit der Überschrift „Zu den Artikeln 8 und 13" wird aufgehoben.

5. Der Absatz mit der Überschrift „Zu den Artikeln 10, 11 und 13" wird aufgehoben und durch den folgenden Absatz ersetzt:

„**Zu den Artikeln 11 und 13**
Für die Auslegung der Artikel 11 und 13 gilt als vereinbart, dass Zinsen und Einkünfte aus der Veräußerung von Anteilen an einer Gesellschaft, oder von Anleihen oder Obligationen, die eine in einem Vertragsstaat ansässige Person, einschließlich der Regierung, der Finanzinstitute oder Investmentgesellschaften dieses Staates bezieht, nur im Ansässigkeitsstaat besteuert werden dürfen."

6. Der folgende neue Absatz wird unmittelbar nach dem Absatz mit der Überschrift „Zu Artikel 23" hinzugefügt:

„**Zu Artikel 27**
(i) Die zuständige Behörde des ersuchenden Staates stellt der zuständigen Behörde des ersuchten Staates zur Darstellung der voraussichtlichen Erheblichkeit der Auskünfte die

folgenden Informationen zur Verfügung, wenn diese ein Auskunftsersuchen gemäß dem Abkommen stellt:

a) die Bezeichnung der Person, der die Ermittlung oder Untersuchung gilt;

b) eine Stellungnahme betreffend die erbetenen Auskünfte einschließlich der Art und der Form, in der der ersuchende Staat die Auskünfte vorzugsweise vom ersuchten Staat erhalten möchte;

c) den steuerlichen Zweck, für den um die Auskünfte ersucht wird;

d) die Gründe für die Annahme, dass die erbetenen Auskünfte dem ersuchten Staat vorliegen oder sich im Besitz oder in der Verfügungsmacht einer Person im Hoheitsbereich des ersuchten Staates befinden;

e) den Namen und die Anschrift von Personen, soweit bekannt, in deren Besitz sich die erbetenen Auskünfte vermutlich befinden;

f) eine Erklärung, dass der ersuchende Staat alle ihm in seinem eigenen Gebiet zur Verfügung stehenden Maßnahmen zur Einholung der Auskünfte ausgeschöpft hat, ausgenommen solche, die unverhältnismäßig große Schwierigkeiten mit sich bringen würden.

(ii) Es gilt als vereinbart, dass der in Artikel 27 vorgesehene Informationsaustausch nicht Maßnahmen einschließt, die lediglich der Beweisausforschung dienen ("fishing expeditions").

(iii) In Bezug auf den letzten Satz des Artikels 27 Absatz 2 und in Übereinstimmung mit Absatz 1 des Protokolls betreffend die „Auslegung des Abkommens" gilt als vereinbart, dass der Auslegungshilfe in Ziffer 12.3 des Kommentars zu Artikel 26 des OECD-Musterabkommens, der von Zeit zu Zeit überarbeitet werden kann, zu folgen ist. Bei der Einholung der Zustimmung der zuständigen Behörde des ersuchten Staates führt der ersuchende Staat die anderen nichtsteuerlichen Zwecke an, für die er die Informationen verwenden will, und teilt die Gerichts- und Justizbehörden mit, mit denen er die Informationen teilen wird."

Artikel 9

(1) Dieses Protokoll bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.

(2) Dieses Protokoll tritt am ersten Tag des dritten Monats in Kraft, der dem Monat unmittelbar folgt, in dem der Austausch der Ratifikationsurkunden erfolgt ist, und seine Bestimmungen finden Anwendung:

a) hinsichtlich der im Abzugsweg eingehobenen Steuern auf Beträge, die nach dem 31. Dezember des Kalenderjahres gezahlt werden, in dem der Austausch der Ratifikationsurkunden erfolgt;

b) hinsichtlich anderer Steuern auf Steuerjahre, die nach dem 31. Dezember des Kalenderjahres beginnen, in dem der Austausch der Ratifikationsurkunden erfolgt.

(3) Dieses Protokoll bildet einen integrierenden Bestandteil des Abkommens und tritt zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens des Abkommens außer Kraft.

ZU URKUND DESSEN haben die hiezu gehörig Bevollmächtigten dieses Protokoll unterzeichnet.

GESCHEHEN zu Dubai am 01 July 2021 in zweifacher Ausfertigung, jede in arabischer, deutscher und englischer Sprache, wobei jeder Text gleichermaßen authentisch ist. Im Falle von Abweichungen geht der englische Text vor.

Für die Vereinigten Arabischen Emirate:

Für die Republik Österreich: